



مشروع لنظام انتخابي جديد

*

عصام سليمان

لا يمكن البحث في تحديد الدوائر الانتخابية الواجب اعتمادها في اي نظام انتخابي الا في ضوء معطيات الواقع المجتمعي، والتجارب الانتخابية في اطار هذا الواقع وفي الدول العريقة في ممارسة الديمقراطية، وفي ضوء الاهداف المرجوة من النظام الانتخابي. فالدوائر الانتخابية تلعب دورا اساسيا في تحديد مستوى التمثيل النيابي وحجمه، وحجم مختلف القوى السياسية في المجلس، والتحالفات القائمة في ما بينها. فهي تؤثر تاليا على موازين القوى السياسية التي تتحكم في عمل النظام السياسي. لذلك لا نرى غرابة في الجدل المحتدم في لبنان حول تحديد الدوائر الانتخابية.

اولا: لماذا النظام الانتخابي الجديد؟

من المفترض ان يساهم النظام الانتخابي المنشود في تحقيق الاهداف الآتية:

- 1- صحة التمثيل مع مراعاة قواعد الوفاق الوطني.
- 2- التوازن السياسي ليس بين الطوائف وحسب، انما داخل الطوائف نفسها وبين التيارات والاتجاهات السياسية المتنوعة التي تتخطى حدود الطوائف. اي توازن سياسي وطني متعدد ومتنوع.
- 3- تجديد الحياة السياسية، وافساح المجال امام نخب جديدة لتبوء مواقع في السلطة.
- 4- تطوير عمل النظام البرلماني في لبنان، من طريق المساهمة في نشوء كتل برلمانية منظمة وفاعلة، والسير في بناء دولة المؤسسات.
- 5- تحقيق الاستقرار السياسي.

* استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

ثانيا: الدوائر الانتخابية المتداولة

يجري التداول اليوم في طروحات ثلاثة: لبنان دائرة انتخابية واحدة، المحافظة دائرة انتخابية مع اماكن زيادة عدد المحافظات، والقضاء دائرة انتخابية، ولكل من هذه الطروحات ايجابيات وسلبيات، والمطلوب اعتماد نظام الدوائر الانتخابية الاكثر ملاءمة للبنان في اوضاعه الراهنة، وفي ظل النظام الطائفي الذي توزع بموجبه المقاعد في مجلس النواب على الطوائف، لان زوال الطائفية السياسية رهن بسياسات تؤدي تدريجا الى التخلص من الطائفية في النصوص والممارسة في آن واحد. اي المطلوب في الوقت الحالي اعتماد نظام الدوائر الانتخابية الذي يحقق اكبر مقدار من الايجابيات ويقلص السلبيات الى حدودها الدنيا. لذلك لا بد من تناول الطروحات المتداولة بموضوعية.

١- الدائرة الواحدة

اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة يساهم في تخطي الصراعات الطائفية، فلوائح المرشحين تضم مرشحين عن سائر الطوائف المخصص لها مقاعد في مجلس النواب، ويؤدي ذلك الى حالة تضامن بين افراد اللانحة الواحدة كما بين القواعد الانتخابية المؤيدة لهم، فيأخذ مضمون الخطاب منحى وطنيا، ويسقط سلاح غياب الاحزاب والتنظيمات القادرة على تشكيل اللوائح، من ان تتحكم مراكز المال والنفوذ في تشكيل لوائح المرشحين وضمان فوزهم قبل اجراء العملية الانتخابية، لان توزيع اسماء المرشحين في اللوائح المغلقة يحدد سلفا اسماء الفائزين، فيؤتى بنواب لا يمثلون الشعب. اضافة الى ان الكثير من الطوائف يخشى من ان تؤدي الانتخابات في الدائرة الواحدة، وفي جو الانقسامات والممارسات الطائفية والمذهبية، الى فوز نواب عن المقاعد المخصصة لها باصوات ناخبي الطوائف الاخرى. كما يخشى ايضا من عدم تمثيل بعض المناطق في المجلس، بحيث لا يفوز احد من المرشحين من ابنائها، في حين ان المادة ٢٤ من الدستور المعدل نصت على توزيع المقاعد النيابية نسبيا بين الطوائف والمناطق.

٢- المحافظة دائرة انتخابية

نص اتفاق الطائف على جعل المحافظة دائرة انتخابية، ولكنه نص في الوقت نفسه على اعادة النظر في عدد المحافظات. وقد سبق واعتمدت المحافظة دائرة انتخابية. وقد ادى ذلك الى قيام تحالفات انتخابية عريضة بين مرشحين من انتماءات طائفية متعددة نظرا الى الاختلاط الطائفي في المحافظات وتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف. وقامت نتيجة ذلك كتل برلمانية تمحورت حول كتلتين اساسيتين: الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية. واذا كان لهذه التجربة وجه سلبي وهو تكريس الاقطاع السياسي بوجه عام، فان لها وجها ايجابيا ايضا وهو الحد من الانقسامات الطائفية، وقيام الوحدة الوطنية على اساس تحالفات بين زعماء ووجهاء من مختلف الطوائف. غير ان الوحدة الوطنية بقيت كلقمة، لانها لم تقم على اساس راسخة وعلى تفاعل بين مختلف فئات الشعب، وانما على تحالفات سياسية وانتخابية هشة. وقد حملت الانتخابات في اطار المحافظة الى المجلس، احيانا، نوابا لا يتمتعون بصفة تمثيلية، فازوا بالنيابة باصوات رئيس اللانحة، وبقدراتهم المالية ليس الا.

واقترح المحافظة دائرة انتخابية هو موضع خلاف حاد بين السياسيين، فكل يريد تحديد الدوائر المحافظات بما يضمن اكبر مقدار له من القوة السياسية في المجلس، فمنهم من يتمسك بجمع محافظتين في دائرة واحدة، ومنهم من يريد تقسيم المحافظة الحالية دائرتين او اكثر، فتراوح الطروحات بين جعل لبنان خمس محافظات، او الابقاء على المحافظات الست، او زيادة العدد الى تسع او اثني عشرة محافظة-دائرة انتخابية. كما ان هناك خلافا حول حدود بعض المحافظات-في اطار الطرح الواحد. ويخشى من

ثانيا: الدوائر الانتخابية المتداولة

يجري التداول اليوم في طروحات ثلاثة: لبنان دائرة انتخابية واحدة، المحافظة دائرة انتخابية مع امكان زيادة عدد المحافظات، والنقضاء دائرة انتخابية، ولكل من هذه الطروحات ايجابيات وسلبيات، والمطلوب اعتماد نظام الدوائر الانتخابية الاكثر ملاءمة للبنان في اوضاعه الراهنة، وفي ظل النظام الطائفي الذي توزع بموجبه المقاعد في مجلس النواب على الطوائف، لان زوال الطائفية السياسية رهن بسياسات تؤدي تدريجا الى التخلص من الطائفية في النصوص والممارسة في آن واحد. اي المطلوب في الوقت الحالي اعتماد نظام الدوائر الانتخابية الذي يحقق اكبر مقدار من الايجابيات ويقلص السلبيات الى حدودها الدنيا. لذلك لا بد من تناول الطروحات المتداولة بموضوعية.

١- الدائرة الواحدة

اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة يساهم في تخطي الصراعات الطائفية، فلوائح المرشحين تضم مرشحين عن سائر الطوائف المخصص لها مقاعد في مجلس النواب، ويؤدي ذلك الى حالة تضامن بين افراد اللانحة الواحدة كما بين القواعد الانتخابية المؤيدة لهم، فياخذ مضمون الخطاب منحى وطنيا، ويسقط سلاح غياب الاحزاب والتنظيمات القادرة على تشكيل اللوائح، من ان تتحكم مراكز المال والنفوذ في تشكيل لوائح المرشحين وضمان فوزهم قبل اجراء العملية الانتخابية، لان توزيع اسماء المرشحين في اللوائح المغلقة يحدد سلفا اسماء الفائزين، فيؤتى بنواب لا يمثلون الشعب. اضافة الى ان الكثير من الطوائف يخشى من ان تؤدي الانتخابات في الدائرة الواحدة، وفي جو الانقسامات والممارسات الطائفية والمذهبية، الى فوز نواب عن المقاعد المخصصة لها باصوات ناخبي الطوائف الاخرى. كما يخشى ايضا من عدم تمثيل بعض المناطق في المجلس، بحيث لا يفوز احد من المرشحين من ابنائها، في حين ان المادة ٢٤ من الدستور المعدل نصت على توزيع المقاعد النيابية نسبيا بين الطوائف والمناطق.

٢- المحافظة دائرة انتخابية

نص اتفاق الطائف على جعل المحافظة دائرة انتخابية، ولكنه نص في الوقت نفسه على اعادة النظر في عدد المحافظات. وقد سبق واعتمدت المحافظة دائرة انتخابية. وقد ادى ذلك الى قيام تحالفات انتخابية عريضة بين مرشحين من انتماءات طائفية متعددة نظرا الى الاختلاط الطائفي في المحافظات وتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف. وقامت نتيجة ذلك كتل برلمانية تمحورت حول كتلتين اساسيتين: الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية. واذا كان لهذه التجربة وجه سلبي وهو تكريس الاقطاع السياسي بوجه عام، فان لها وجها ايجابيا ايضا وهو الحد من الانقسامات الطائفية، وقيام الوحدة الوطنية على اساس تحالفات بين زعماء ووجهاء من مختلف الطوائف. غير ان الوحدة الوطنية بقيت قلقة، لانها لم تقم على اساس راسخة وعلى تفاعل بين مختلف فئات الشعب، وانما على تحالفات سياسية وانتخابية هشة. وقد حملت الانتخابات في اطار المحافظة الى المجلس، احيانا، نوابا لا يتمتعون بصفة تمثيلية، فازوا بالنيابة باصوات رئيس اللانحة، وبقدراتهم المالية ليس الا.

واقترح المحافظة دائرة انتخابية هو موضع خلاف حاد بين السياسيين، فكل يريد تحديد الدوائر المحافظات بما يضمن اكبر مقدار له من القوة السياسية في المجلس، فمنهم من يتمسك بجمع محافظتين في دائرة واحدة، ومنهم من يريد تقسيم المحافظة الحالية دائرتين او اكثر، فتراوح الطروحات بين جعل لبنان خمس محافظات، او الابقاء على المحافظات الست، او زيادة العدد الى تسع او اثني عشرة محافظة-دائرة انتخابية. كما ان هناك خلافا حول حدود بعض المحافظات-في اطار الطرح الواحد. ويخشى من



ان تؤدي اعادة النظر في عدد المحافظات وحدودها، واعتماد المحافظة دائرة انتخابية، الى قيام دوائر انتخابية ومحافظات من لون طائفي واحد، او ان يطغى على كل منها طابع طائفي محدد، فتفقد المحافظات-الدوائر الانتخابية مبرر وجودها كبوتقة للانصهار الوطني من خلال قيام لوائح تضم مرشحين من طوائف متعددة تتمتع بدعم قواعد شعبية مختلطة طائفيا. ومن الصعب التوفيق بين الطروحات المختلفة الا اذا اعتمدت معايير متعددة في تحديد الدوائر الانتخابية، وهذا لا يجوز لانه يؤدي الى نظام انتخابي يفتقر الى المنطق السليم.

من ناحية اخرى، قد يؤدي اعتماد المحافظة دائرة انتخابية الى عدم تمثيل بعض الاقضية، او تمثيلها بنواب لا يمثلونها فعليا، يفوزون باصوات الناخبين في الاقضية الاخرى داخل المحافظة، هذا اذا ما اعتمد مبدأ الترشيح عن القضاء والفوز باصوات المحافظة. ولا يمكن تصحيح ذلك بفرض نسبة ٢٠ في المئة من اصوات القضاء، على سبيل المثال، لكي يفوز المرشح باصوات المحافظة، لانه اذا ما كثر عدد المرشحين قد لا ينال اي مرشح النسبة المطلوبة. والحل الوحيد هو في اجراء الانتخابات على دورتين، الدورة الاولى في القضاء، والدورة الثانية في المحافظة ويحصر حق الترشيح فيها بأقوى متنافسين على كل من المقاعد في القضاء.

٣- القضاء دائرة انتخابية

اعتماد القضاء دائرة انتخابية يوفر تمثيلا صحيحا للمواطنين لقلّة عددهم، ويضمن أكثر من غيره صحة التمثيل الطائفي، غير انه يشكل تربة خصبة لتوظيف المشاعر الطائفية في السياسة، ويعزز الولاء الشخصي والانتماءات الضيقة على حساب الولاءات والانتماءات الوطنية. وقد اعتمد القضاء في لبنان دائرة انتخابية منذ الخمسينات. وحد ذلك من نفوذ الزعامات السياسية لمصلحة الوجوه السياسية المحلية، وعزز العلاقة بين النائب والناخب، نظرا الى صغر حجم القضاء قياسا على المحافظة. غير انه ادى الى تحول النائب عموما عن الاهتمام بالقضايا الوطنية الكبرى الى تلبية طلبات الناخبين والاهتمام بالامور المحلية، وخصوصا ان المواطن لا يستطيع ان يتدبر امره غالبا، في علاقته بدارات الدولة، ما لم يحظ بوساطة احد النافذين، لذلك يلجأ الى النائب. يتحول النائب الى ملاحقة معاملات المواطنين، وفي هذا تعطيل لدوره كمسترح مراقب لاعمال الحكومة، وتاليا تعطيل لدور المجلس. ولا يمكن معالجة هذه القضية الا باصلاح الادارة واعتماد اللامركزية الادارية الموسعة واللاحصرية الادارية الموسعة ايضا.

ثالثا: نظام الدوائر المقترح

نظرا الى صعوبة اعتماد لبنان حاليا دائرة انتخابية واحدة، بسبب غياب الاحزاب والقوى السياسية المنظمة ذات القواعد العريضة الممتدة في مختلف المناطق، والقادرة على تشكيل لوائح تضم كل منها ١٢٨ مرشحا، والى ضرورة تمثيل الطوائف والمناطق تمثيلا صحيحا ولو في الحد الادنى في المرحلة الراهنة.

ونظرا الى ضرورة تمثيل القوى والتيارات السياسية الوطنية التي تتخطى حدود الطوائف والمناطق، تماما كما تمثل الطوائف والمناطق. وهذا التمثيل لا توفره الدائرة على مستوى القضاء ولا حتى على مستوى المحافظة، انما على مستوى لبنان كدائرة انتخابية واحدة.

ونظرا الى ضرورة الابقاء على العلاقة بين النائب والناخب، في وقت لا يزال فيه الناخب في حاجة الى من يهتم بأموره، خصوصا ان تطبيق اللامركزية الادارية واللاحصرية قد لا يحقق الاهداف المنشودة في وقت قريب.



ونظرا الى ضرورة اعتماد نظام انتخابي يمهّد لقيام قوى سياسية واحزاب منظمة، وطنية في طروحاتها وممارساتها، قادرة على تطوير التجربة الديمقراطية في لبنان، ونشوء كتل نيابية كبيرة وفاعلة قادرة على تصحيح مسار النظام البرلماني اللبناني في اطار اكثرية نيابية داعمة للحكومة واقلية نيابية قادرة على ممارسة رقابة جدية عليها، وهذا لا يتحقق الا من خلال الدوائر الانتخابية الكبيرة، لا بل من خلال لبنان دائرة انتخابية واحدة.

ونظرا الى الخلاف المحتدم حول عدد المحافظات-الدوائر الانتخابية وحدودها، والذي لا يمكن ايجاد حل له الا بما يؤثر سلبا على نظام الانتخابات والمصلحة العليا، وقد يأتي الحل ايضا على حساب بعض القوى السياسية، او لمصلحتها على حساب قوى اخرى.

لذلك نقترح الدائرة الانتخابية المركبة في دورة انتخابية واحدة.

والمقصود بالدائرة الانتخابية المركبة اعتماد القضاء دائرة انتخابية ولبنان بكامله دائرة انتخابية في الوقت نفسه، وتوزيع المقاعد النيابية بين الدوائر الاقضية ودائرة بيروت من جهة، ولبنان دائرة واحدة من جهة اخرى، مع مراعاة النص الدستوري اي مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ونسبيا بين الطوائف والمناطق. كان توزع مثلا على النحو الآتي:

١٠٠ مقعد للاقضية وبيروت (٥٠ مقعدا للمسيحيين و ٥٠ مقعدا للمسلمين، توزع نسبيا على طوائف كل من الديانتين).

٢٨ مقعدا للبنان دائرة انتخابية واحدة. موزعة على النحو الآتي:

١٤ مقعدا للمسلمين (٦ للسنة، ٦ للشعبة و ٢ للدروز).

١٤ مقعدا للمسيحيين (٦ للموارنة، ٤ للارثوذكس، ٢ للكاتوليك و ٢ للأرمن الارثوذكس).

اما الطوائف التي يقل عدد مقاعدها في المجلس عن الثلاثة (العلوية، الانجيلية، والاقليات المسيحية)، فتمثل في الأفضية.

ويعتمد في الافضية وبيروت الاقتراع الاكثري، وفي لبنان دائرة واحدة الاقتراع النسبي، واذا تعذر ذلك بسبب توزيع المقاعد على الطوائف، يعتمد الاقتراع الاكثري. ويتم التصويت في المواعيد المحددة في الافضية وبيروت في آن واحد، وفي مراكز الاقتراع نفسها، وفي صندوقين للاقتراع منفصلين، لمرشحي القضاء او بيروت، وللوائح الدائرة الواحدة. وفي التصويت في الدائرة الواحدة يقترح الناخب لائحة من اللوائح ولاربعة عشر مرشحا منها:

٧ مسلمين (٣ سنة، ٣ شعبة، ١ درزي).

٧ مسيحيين (٣ موارنة، ٢ ارثوذكس، ١ كاثوليكي، ١ ارمن ارثوذكس).

المقصود من الاقتراع لللائحة ولاربعة عشر مرشحا منها، ان يكون التصويت لبرنامج اللائحة وللشخص المرشح وليس للبرنامج لوحده. فلصديقية المرشح اهمية كبرى بالنسبة الى تنفيذ البرنامج نفسه، ومن الضروري افساح المجال امام الناخب ليختار من يريد من افراد اللائحة، وان يكون اختياره واعيا وليس عشوائيا. وفي استطاعة الناخب، المهتم الى حد ما بالسياسة ان يختار اربعة عشر مرشحا من اللائحة في صورة واعية.

هذه الطريقة تؤدي الى تمثيل جميع الطوائف والفئات والمناطق والقوى والتيارات السياسية تمثيلا صحيحا. فالدوائر على مستوى الافضية توفر تمثيلا طائفيا ومناطقيا صحيحا، والدائرة الواحدة على مستوى لبنان تفسح المجال امام القوى والتيارات السياسية المنتشرة على امتداد الوطن، من دون ان يكون لها حضور كثيف في اي من الافضية، للاشتراك الفاعل في الانتخابات وايصال ممثلين عنها الى المجلس. وهذا يساهم في تحقيق التوازن السياسي بابعاده الطائفية والمناطقية والوطنية،

